وحيثما وجد ، وارجو الله ان يوفق الحكومة وكل مسؤول في بلدنا في تنفيذ هذه الموازنة وثيقة امل وتكامل عمل والى اللقاء في جلسات قادمة .

وقد عملنا مشروع غداء ميداني من الساندويش ــ وارفع الجلسة .

٦ ــ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

(لم تعين)

دولة رئيس المجلس

ساقوم بابلاغكم بموعد وموضوع الجلسة القادمة فيما بعد .

(وانتهت الجلسة)

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

تعريف

١ ــ اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : **السيد عدنان بعيون** .

٢ ــ قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام **السيد وليد النجداوي** ومنظمو الضبط **السادة نذير عطيات ، نصري الشمايله وموفق العجلوني** .

٣ ــ قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : مامور المجلة **السيد محمود عريقات**

المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثامنة والعشرون

المنعقدة يوم الاثنين ١٦ صفر ١٣٩٩ هـ . الموافق ١٥ كانون ثاني ١٩٧٩ م

(المجلد ١)

(العدد ٢٨)

جدول الأعمال

هكذا من الأصل

٣ ـ تلاوة الاوراق الوارده .		٤
أ ـ تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ن س/١٤٣٩٨ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٣ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٨ .	احيل الى اللجنة القانونيه	٤
٤ ـ تلاوة الاقتراحات الواردة		٥
أ ـ الاقتراح رقم (٧) المؤرخ في ١٢/٢٥ /١٩٧٨ المقدم من السيده نائله الرشدان حول عدم استثناء البنائين من رخص المهن واخضاعهم الترخيص .	محال الى الحكومة	٥
ب ـ الاقتراح رقم (٨) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٧ المقدم من سعادة السيد سليمان ارتيمه حول تأمين الاعلاف مجانا او باسعار رمزية لاصحاب المـــواشي	محال الى الحكومة	٥
جـ ـ الاقتراح رقم (٩) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٧ المقدم من سعادة السيد بركات الزهير حـــول حفر بئر ارتوازي في منطقة النقيره		٦
٥ ـ مقررات اللجنة المالية		٦
أ ـ قرار اللجنة المالية رقم (٦) المورخ في ١٩٧٨/١٢/١٦ بشأن مشروع قانون الرسوم الاضافيـــة للجامعات الاردنية لسنة ١٩٧٩	المناقشة تأجل بعد البحث فيه	٦

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني فـــي تمام الساعة الحادية عشرة صباحا من يـــوم الاثنين الموافق ١٥ كانون الثاني برئاسة دولـــة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطنـــي الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء معتذرا معالي السيد عبد المجيد الشريدة ومعالي السيد مروان الحمود ومعالي السيد يعقوب ابو غوش ومعالي السيد جعفر الشامي .

وحضر من الحكومـــة :

١ ـ دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية

٢ ـ معالي السيد عدنان ابو عودة وزيـــر الاعـــــلام .

٣ ـ معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزير العـــدل .

٤ ـ معالي السيد حسن ابراهيم وزيـــر الدولة للشؤون الخارجية .

٥ ـ معالي السيد كامل الشريف وزيـــر الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٦ ـ معالي السيد مروان القاسم وزيـــر التموين .

٧ ـ معالي السيد سليمان عرار وزيـــر الداخليـــــة .

٨ ـ معالي السيد عبد الرؤوف الروابـــده وزير الصحـــة .

٩ ـ معالي السيد ابراهيم ايوب وزيـــر الشؤون البلديـــة والقرويـــة .

١٠ـ معالي السيد محمد الدباس وزيـــر الماليـــة .

١١ـ معالي المهندس سعيد بينو وزيـــر الاشغـــال .

١٢ ـ معالي المهندس علي السحيمات وزير النقـــل .

١٣ـ معالي الدكتور سعيد النل وزيـــر المواصـــلات .

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني

اعلن افتتاح الجلسة

جدول الاعمـــال

السيد الامين العام

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميـــع

موافقـــة

نعفي الامين العام من تلاوتـــه

السيد الامين العام

٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات

١ ـ معذرة مقدمة من معالي السيد عبـــد المجيـــد الشريـــدة .

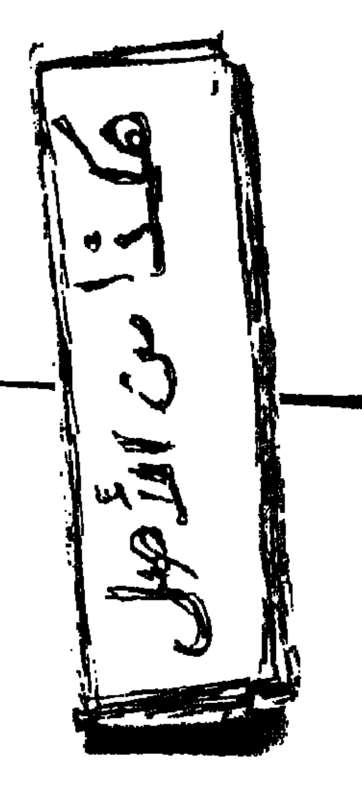
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري ـ عمان

بسبب وفاة المرحوم عمي اعتذر عن حضور جلسة غدا الاثنين والله يحفظكم

عبد المجيد الشريدة

تليت المعذرة للجلسة ٢٨ المنعقدة بتاريـــخ ١٩٧٩/١/١٥ ووفق على قبول المعذرة

هكذا من الأصل



دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو

الجميــــــع

موافقـــــون

— ب —

السيد الامين العــام

معذرة مقدمة من معالي السيد مروان الحمود.

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

يرجى قبول معذرتي عن حضور الجلسة .

واقبلـــوا فائق الاحترام ، ،

عضو المجلس الوطني الاستشاري

مروان الحمـــود

١٩٧٩/١/١٥

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو

الجميــــــع

موافقـــــون

— جـ —

السيد الامين العــام

معذرة مقدمة من معالي العضو السـد جعفر الشامي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

يرجى قبول معذرتي عن حضور الجلسة

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

جعفـر الشامـي

١٩٧٩/١/١٥

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو

الجميــــع

موافقـــــون

— د —

السيد الامين العام

معذرة مقدمة من العضو معالي الدكتـــور يعقوب ابو غوش

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

يرجى قبول معذرتي عن حضور الجلسة.

واقبلوا فائق الاحترام ،

عضو المجلس الوطني الاستشاري

يعقـوب ابـو غوش

١٩٧٩/١/١٥

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو

الجميـــــع

موافقـــــون

السيد الامين العام

٣ ـ تلاوة الاوراق الواردة

ا . تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقـم ر ن س / ١٤٣٩٨ تاريـخ ١٩٧٨/١٢/٢٣ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٨ .

دولة رئيس المجلس الوطنـي الاستشاري

عملاباحكام المادة (١/٧) من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم طيا بـ (١٠٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان المنـوي اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة لـه وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء المشورة فيـــه .

واقبلـوا فائق الاحترام .

رئيس الـوزراء

مضر بـــدران

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالة هذا القانون الى اللجنة القانونية

الجميـــع :

موافقـــون .

السيد الامين العام

٤ ـ تلاوة الاقتراحات الواردة

ا ـ الاقتراح رقم (٧) المــؤرخ في ١٩٧٨/١٢/٢٥ المقدم من السيدة نائلة الرشدان حول عدم استدعاء البنائين من رخص المهـن واخضاعهم للترخيص .

اقتراح رقـــم (٧)

تاريخ ١٩٧٨/١٢/١

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو ان انتقدم بالاقتراح التالي للتفضل بعرضه على المجلس لاحالته للحكومـــة :

ان استثناء البنائين من رخصة المهن حـتى الان تصاعدا لا مبرر لـه للاسباب التالية :

ا ـ انهم يتقاضون اجورا عالية جدا تستوجب ان يساهموا في موازنة بلديتهم .

ب ـ البناؤون يقومون بمسؤوليات خطـرة جدا وهم يمارسون اعمالهم بدون ضابط او رابط وبدون اي مسؤولية قانونية .

١ ـ في الارياف يتولون البناء بدون ترخيص وبدون مخططات هندسية وبدون رقابة وبالتالـي تكون سلامة البناء وارواح المواطنين عرضـة لاعمالهـــم .

٢ ـ انهـم يقومون في البنـاء في الارياف للمعتدين على اراضي الدولة او الافراد بـدون اهتمام بالموضوع وبالتالي تنشأ قرى كبيرة بشكل متسارع وبدون تنظيم او تخطيط شوارع أو حتى افساح اي مجال للخدمات في المستقبل وهـذه امور تشوه شكل الوطن لعشرات السنين. وبالمدن لا يتقيدون بالخطوات التنظيمية كالتهوية وتنفيـذ البناء بالشكل المرخص بـه .

جـ ـ اخضاعهم للترخيص الان يجب ان يكون خطوة نحو انشاء نقابة لهم تضبطهم مهنيا وخلقيا وان اي فرد يتعاقد مـع بناء مرخص يشعـر بالاطمئنان نحو بنائه اكثر من التعاقد مع اي مدعي

عضـو المجلس

المحامية : نائلة نجيب الرشدان

١٩٧٨/١٢/٢٤

دولة رئيس المجلس

يحال الى الحكومـــة ؟

الجميـــــع

موافقـــون

السيد الامين العــام

ب . الاقتراح رقم (٨) المؤرخ في ٩٧٩/١/٧ المقدم من سعادة السيد سليمان ارتيمة حـول تامين الاعلاف مجانا او باسعار رمزية لاصحاب المـواشي .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح رقــم (٨)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

بالنظر لسنين الجفاف السابقة وتوقـف الامطار لهذا العام وما يعانيه من جراء ذلـك اصحاب المواشي في المملكة حيث ان هذه الثـروة الحيوانية اصبحت مهددة مما يؤثر على اصحاب هذه المواشي بشكل خاص ، وعلى المجتمع الاردني بشكل عام بالنسبة للانتاج الثاني من هذه المواشي

لذا فاننا وكلنا امل وثقة بالحكومة الموقرة نقترح ان تقوم الحكومة بتامين الاعلاف مجانا وباسعار رمزية وتسليمها لاصحاب هذه المواشي وفقـا للقواعد المعروفة التي تؤمن تسليمها لاصحابهـا الفعليين مباشرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

سليمان ارتيمـة

دولة رئيس المجلس

يحال للحكومـــة

الجميـــــع

موافقـــون

السيد الامين العـام

جـ ـ الاقتراح رقم (٩) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٧ المقدم من سعادة السيد بركات الزهير حول حفر بئر ارتوازي في منطقة النقيرة .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح رقـم (٩)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو التفضل بعرض اقتراحي التالي علــى المجلس الكريم في اول جلسة حتى اذا ما وافــق عليه المجلس الكريم ، تكرمتم باحالته الـــــى الحكومة الموقرة .

ان الحاجة ملحة جدا وضرورة للغاية لحفر بئر ارتوازي في منطقة النقيرة نظرا للحاجة الماسة لمثل هذا البئر وما يعود من فائدة للمواطنيـــن والعشائر المتواجدة في هذه المنطقة المذكورة .

واقبلــوا فائق الاحترام

بركــات الزهـــر

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

بحال الى الحكومــــــة ؟

الجميـــــــع

موافقـــــون .

دولة رئيس المجلس

٥ ــ مقررات اللجنة المالية

والان ارجو من مقرر اللجنة المالية معالــي السيد محمد الفرحان العبيدات التفضــل بتلاوة مقررات اللجنــة الماليــة .

السيد المقــرر

السيد محمد الفرحان العبيدات
مقرر اللجنة الماليــة

قــــرار رقــم ــ ٦ ــ

اجتمعت اللجنة المالية الساعة العاشرة صباح يوم السبت الموافق ١٩٧٨/١٢/١٦ برئاســـة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم وحضور اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة الســادة: مقرر اللجنة محمد الفرحان العبيدات ، وممدوح الصرايرة ووليد عصفور ، ومحمد علي بدير وقد شارك بالاجتماع معالي السيد احمد الطراونــة عضو اللجنــة القانونية .

وبعد النظر في مشروع قانون الرســـوم الاضافية للجامعة الاردنية وجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٨ المحال عليها من المجلس ، قررت اجــراء التعديلات التاليـــة :

المادة ٢ ــ ا ــ شطب عبارة (الخاصــة) والاستعاضة عنها ب (الخصوصيــة) شطب عبارة (الجمعية العمومية) والاستعاضة عنها ب (الهيئة العامة) .

شطب عبارة (الموازنة العامة) والاستعاضة عنها ب (الميزانية السنوية) .

ب ــ شطب عبارة (الخاصة) والاستعاضة عنها ب (الخصوصية) .

ج ــ استبدال (نصف ٪) ب (١ ٪) .

اضافة (والنقابات) بعد (الصناعيــــة) مباشرة في السطر الاول .

اضافة (العقبة) بعد الزرقاء لتصبــــح (مدينتي الزرقاء والعقبة) في السطر الثاني.

اضافة (المالية) بعد (السنة) مباشرة في السطر الرابــــع .

دولــة رئيس المجلس

جــودت بـــك

السيد جودت السبول

المادة الثالثة تقرا وانتقل المقرر الى الرابعة قبل موافقـــة المجلس

دولة رئيس المجلس

يقرا قرار اللجنة ثم نعود لتلاوة القانون مادة مــــــادة .

السيد المقــرر

المادة ٤ ــ اضافة (هذه) بعد (تستوفى).

شطب عبارة (المنصوص عليها في المــادة ٣) من هذا القانون ثم الحاق المادة كلها بعــد الشطب الى اخر الفقرة (ب) من هذه المادة.

السيد احمد الطراونــة

يا سيدي نقطة نظام

دولة رئيس المجلس

معالي احمــد بك

السيد احمد الطراونــة

ما دام القصة هــي قراءة قرار اللجنــة ، وقرار اللجنة بين ايدينا ــ ليس مـــن الضروري قراءة القرار ، قرار اللجنة لانه سيدخل فـــي مناقشة المجلس الان .

دولة رئيس المجلس

نتلو القانون مادة مــادة .

القانون بنصه الجديد كما عدلته اللجنة الماليــة

قانون مؤقت رقم (   ) لسنة ١٩٧٨

قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنيـــــة وجامعـــة اليرموك

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانـــون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وجامعـــة اليرموك لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ بالاضافة الى الضرائب والرسوم المفروضة للجامعات في المملكة بموجب اي قانون او نظام اخر معمول به فيها يستوفى من قبــل الدائرة المختصة رسم اضافي وفقا للاحكام الواردة في هذا القانون ويقيد ايرادا لحساب الجامعــة الاردنية وجامعة اليرموك بينهما حسبما ما يقرره مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

لحظة يا معالي الاخ. امين بك.

السيد امين شقير

دولة الرئيس انني بالفعل استبعد ان يــرد قانون خاص بفرض ضرائب خاصة من اجـــل تمويل ودعم الجامعات في حين ان للبلد ميزانية عامة استوعبت واجبات الانفاق علــى جوانب متعددة في حياة هذا البلد ما كان منها ضروريــا وما لم يكن ضروريا او ما تفاوتت ضرورته وانـــي اعتقد ان تعتذر مصادر الدخــل في الضرائــب وتقديم التبريرات والاسباب الموجبة لفرضضرائب على شكل او اخر لتضاف الى كــل الضرائــب والاعباء المالية التي يتحملها المواطن في هذا البلد عملية جديرة في ان يعاد النظر فيها من اساسهـــا انني لا اتجه في كلمتي هذه الى ما يمكن ان يفهم منه انني اطلب حجب المعونات الماليــة عـــن الجامعات ، على العكس فانني اعتقد ان حجــم ميزانية البلد في ما عرفناه حين اقر المجلس تلك الميزانية ، يؤهل هذا البلد ان يتحمل الجامعات واعباءها وان يدعمها دعما لا حدود له من خـــلال ابواب الموازنة والانفاق عليهـــا ، وانا لا ارى مبررا او موجبا لفرض رسم اضافي لدعم هــذه الجامعات وتكليف الناس اعباءا تجاوزت كـــل حدود معقولة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونــة

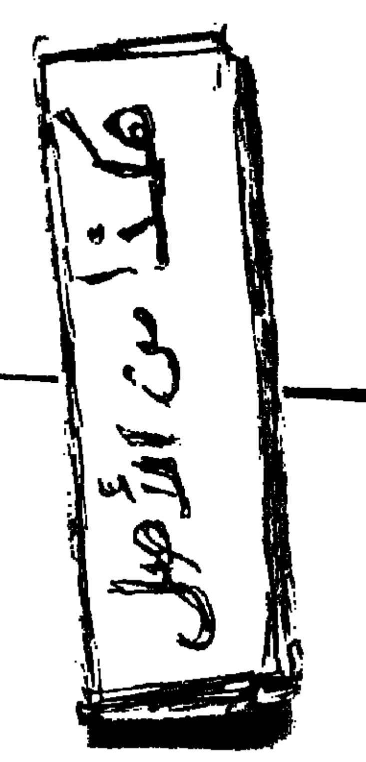
الجامعات مؤسسات مستقلة لا علاقة لهـــا بموازنة الدولة ، ولم يخصص في موازنة الدوله التي مرت على هذا المجلس اي مبلغ الا بعض المساعدات ولكنها لم تدرج كموازنة ملزمـــــة للدولة،ميزانية الحكومة وضعت بعضالمساعدات لهذه الجامعات لانها مستقلة كل الاستقلال ،ولذلك يجب ان يكـــون هنالك قانون مستقـــل لفرض الرسوم او الضرائب لاستمرار هـــذه الجامعات لاداء رسالتها ، وهذا القانون ليس قانونا جديدا انما تعديل لقانون معمول به واردنا ان ننظم هذا القانون بشكل اكثر عدالة واسهل لتفصيل مـــا يتوجب ولذلك ارى ان نسير في هذاا لقانون وكانى بالاخ الزميل يرى رفض القانون كمبدا ، ولذــك بعد ان قبله المجلس ارجو ان نستمــر في البحث وانه لا علاقة له بموازنة الحكومة وانما موازنته تتعلق بهذا القانون الذي هو جزء من موازنتـــه وليس كل الموازنـــة .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

الواقع اردت ان اتكلم ما تكلمه معالي الاخ احمد الطراونة وهو ان هنالك قانون موجـــود ومعمول بـــه واذكر ان بعض المكلفين كانـــوا يتضجرون في عدم العدالة لانه كان يفرض رسوم مقطوعة ، الصيادلة كان على كل صيدلية خمسون دينارا ، فيرغب بعض الاخوان من بعض النقابات ان يعدل هذا القانون لكي تكون عدالة في التطبيق فمعنى ذلك يبقى القانون السابق معمول بـــه كما ذكر معالي الاخ الطراونه هنالك مـــوازنات مستقلة والجامعتين لا تغط موازناتها من الموازنة العامة . وانما عادة يكون هناك بند تبرع وهبات وطبعا هو من اجل استقلالية الجامعات . اردت تاكيد هذه المواضيع .



دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

صحيح ان معالجة الرسوم الاضافية للجامعات أن تتقدم بقانون مستقل ، وان اقوال دولة الرئيس ومعالي الاخ احمد الطراونة في محلها ، ولكنني من مراجعتي للقانون ارى انه لا يحقق العدالة ، وانما يحقق رسوما جديدة واعباءا اضافية على المواطن وهذه الرسوم وهذه الاعباء من حقنا ان نتساءل ابن هي مبررات دفعها ، لا نجد في ايدينا اي اسباب موجبة او مبررة للقانون ، ولا نجد امامنا ايضا اي شك في موازنات هذه الجامعات وكيفية انفاقها واكثر من ذلك ، فاننا نعتقد ان من حقنا زمن واجبنادعم الجامعات الوطنية . وهو حق مفروض علينا . ولكن من واجبنا ايضا ونحن مطالبون بأن ندفع رسوما اضافية ، نتسائل ما هي الخدمة التي تقدمها الجامعات في بلادنا ، أن نتسائل لماذا لا تستوعب جامعاتنا العديد من طلبتنا الالوف منهم الذين يدرسون في الخارج . لماذا اقتصرت كلمة الجامعات على الوف قليلة من الطلبة ، بينما نحن نرسل عشرات الالوف من طلابنا الى الخارج وانني اعتقد انه علينا قبل أن نناقش الرسوم الاضافية وقبل ان نقر مبداها ان نحاط علما بتفاصيل وافية عن موازنة كل جامعة وما ينبغي بموجب القانون المقترح وما هو العجز فيها وما هي الامكانيات المتوفرة فيها في المستقبل حتى نستطيع ان نقبل بتحقيق رسوم اضافية.

دولة رئيس المجلس

سلمان بك القضاه

السيد سلمان القضاه

الواقع ان المؤسستين جامعة اليرموك والجامعة الاردنية هي المؤسسات التي تستوجب الدعم والاخذ بيدها . وهذا القانون الجديد ارجو ان يكون منطلقا لهذا المجلس ، بان تعيد الجامعة النظر في الرسوم التي تفرضها على الطلبة ، نحن لا نمانع ويجب ان يشارك شعبنا في رفع مستوى الجامعة ، جامعة اليرموك والجامعة الاردنية ، ولكن بنفس الوقت ان نتيح المجال لعدد اكثر من الطلبة وثانيا ان يكون هناك رسوم اقل على الطلبة وخاصة الرسوم التي فرضت في العام الماضي كانت باهظة قد تكلف نفس الانفاق على الطالب خارج البلاد .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الاستاذ الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

لا اخال احدا في هذا المجلس غير معني بتدعيم الجامعات الى ابعد حدود التدعيم تدعيمها ماديا وتدعيمها بالكفاءات العلمية وتدعيمها بأن يتوفر لطلابها حرية البحث والتفكير والتعبير باعتبار حرية البحث والتفكير والتعبير تمارس على اعلى مستوى وباكثر صيغة من الاتساع للجامعات لتخرج رجالا قادرين من خلال ما مارسوا من حرية ان يصنعوا الحرية . ولكن الذي فهمته من مناقشة الزميل الاخ امين شقير هو بحث في سياسة فرض الضرائب . هناك اتجاهان أن نوحد الضرائب بحيث تكون بصورة عامة ضرائب تجبى للدولة ويطلب من الدولة ان تخصص المبالغ الكافية للجهات التي تحتاج اليها مثل الجامعات واما ان نقول لكل مؤسسة مستقلة كالجامعات ولانها مستقلتين لها ضرائب ونضع لها قانون ضرائب خاص . في رايي ان السياسة الضريبية الاولى اصح من السياسة الضريبية الثانية ليس معنى هذا ان المجلس يرفض هذا القانون الان لان رفضه كما هو واضح يؤدي الى ابقاء القانون الحالي ولا نحقق شيء ، لكن المطلوب من نقد الحديث هو توجيه نظر الحكومة الى الاخذ بسياسة وعاء الضرائب الموحد ، اكثر منه سياسة تعداد قوانين الضرائب للجهات الكثيرة المستقلة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ السبول

السيد جودت السبول

اؤيد اقتراح الاستاذ طاهر واقترح أن يستأخر مناقشة المشروع ريثما تقدم لنا المعلومات الوافية حول الأسباب الموجبة وحول الموازنة العامة.

دولة رئيس المجلس

شكراً ، دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

في الواقع من ناحية الاسئلة التي طرحها الزميل الاستاذ طاهر حكمت ، لا شك بان التخطيط الذي تقوم عليه الجامعتين ان يستوعب اكثرية الطلاب الاردنيين . والجامعة الاردنية تحوي عشرة الاف طالب وجامعة اليرموك في العام المقبل سيكون فيها في المبنى المؤقت حوالي خمسة الاف طالب . لا شك ان الجامعة الاردنية عندما خطط لها في التنمية كان هنالك استيعاب محدد ، لا يمكن للجامعة الاردنية أن تستوعب اكثر من ذلك . هناك مسائل اكاديمية وفنية لا يمكن تجاوزها بسرعة . الاساس هو الاستقلال المالي في الجامعتين . وهنالك قانون للجامعة الاردنية وقانون لجامعة اليرموك يحكم مسيرة كل منهما. هنالك مجلس أمناء هو الذي ينظر في هذه الموازنة موازنة الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك من مبدا الاستقلالية لهذين الجامعتين . وانما الموازنة تقترح لتستطيع ان تقدم ماذا نستطيع ان نضع هبات ومساعدات لكل من الجامعتين طبعا الجامعة الاردنية تكاملت في ابنيتها تقريبا كلية الهندسة تبنى ، كلية الطب تخرج منها في العام الماضي اول دفعة ، فلذلك كان التبرع للجامعة الاردنية نصف مليون دينار في الموازنة العامة . ايضا هنالك مستشفى الجامعة بموجب الاتفاقية بين وزارة الصحة والجامعة الاردنية تقدم وزارة الصحة مليون ونصف دينار وفي هذا العام رفعت نصف مليون دينار فاصبح مليونين . موضوع القانون كما ذكرت ، لان القانون السابق الذي كان قد اقر وجد فيه عدم معادلة او عدالة في بعض القطاعات ، وانشأت جامعة اليرموك فاردنا ان نوحد الجباية للجامعتين وليس كلما خرجت جامعة جديدة نضع لها قانون جديد فلذلك اصبح القانون السابق للجامعتين الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك . طبعا مسالة استيعاب الطلاب مسالة تحتاج الى تخطيط طويل المدى وانشاء جامعة اليرموك جزء من هذا التخطيط ولكن بناء جامعة لا ياتي في يوم او سنة وانما يحتاج الى فترة من الزمن وهنالك تخطيط لمستوى التعليم العالي سواء من معاهد المعلمين اخذا بالاعتبار النسبة التي يجب أن تحتويها هذه المعاهد العليا من خريجي التوجيهي وهي ضمن خطة مدروسة من قبل مجلس التربية او مجلس الجامعة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ علي البشير

السيد علي البشير

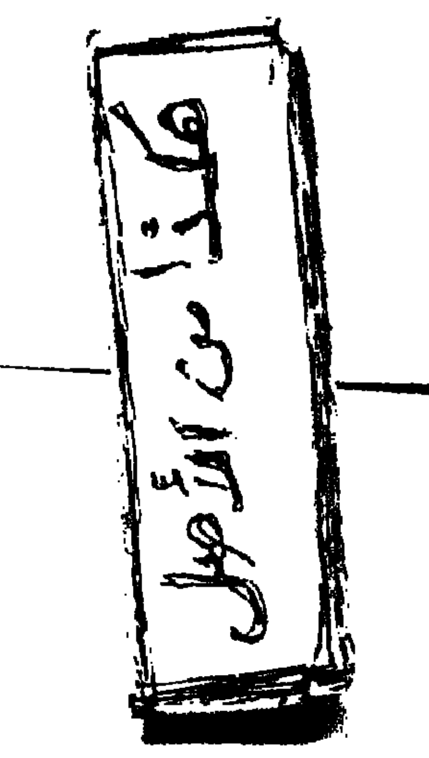
في الواقع انا مع الاتجاه الذي يقول يجب ان تكون هناك سياسة ضريبية لكي نعرف ما يتحمله المواطن الاردني . من الضريبة ، ولكنه في هذا الصدد وفي هذا القانون يجب أن نفرق بين ناحيتين بين التعليم الالزامي والتعليم الذي هو مجاني في هذا الوقت وبين التعليم الجامعي الذي لا اعتقد ان الاردن انفرد فيه من غيره من البلاد العربية عندما نفرض رسوم لحساب الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك واؤيد دولة الرئيس الى ما ذهب اليه بأن عدم استيعاب كامل الطلاب الاردنيين الذين يذهبون الى الجامعات في الخارج ، ان جامعة اليرموك جاءت لمعالجة ذلك وان كلية الشهيد فيصل بالطبع بان تكون هناك جامعة واحداث ايضا جامعات اخرى، ان هذا يدل على ان سياسة الدولة في هذا البلد تتجه لمثل هذا التخطيط ولذلك فانني اؤيد السير في هذا القانون وارى ان فيه ما يدل على ان الاردن انفردت عن غيرها من البلاد العربية في مثل هذه الناحية .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ شقير

السيد امين شقير

سيدي الرئيس الواقع انني لم اكن اجهل قانون صادر عن مجلس نيابي ومن السلطة الدستورية اقر مبدا فرض الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية وان مشروع القانون المقترح على هذا المجلس هو تعبير عن رغبة في تصحيح بعض اخطاء ذلك القانون ، انما كانت ملاحظاتي تنصب حول مبدا توحيد الضرائب من خلال خزينة الدولة وجعلها المصدر الاساسي لتمويل جميع مؤسسات وخدمات الدولة للوطن والمواطنين كان من المؤكد ان تعديلات اساسية لا بد ان تدخل



اذا اريد لهذا القانون ان يبقى وكان هذا المشروع تعبيرا من تلك الرغبة . انما نريد أن نوضـــح فرقا اساسيا بين الاستقلالية . استقلاليـــة الجامعات الاستقلالية المالية ايضا وبين ضرورة ان يكون هذا الاستقلال معبرا عنه بقانون منفصل

القانون المنفصل ليس بالضرورة الوسيلـــة الاداري للجامعات ، هذه قضيـــة اجتهاديـــة وفي رايي ان تخصيص المبالغ المالية للجامعـــات من ميزانية الدولة هو اعدل واصح حين يعرف الانسان ما هي الاعباء المالية المتوجبة عليـــه ، لا ان يجد نفسه مضطرا لان يدفع من خلالقنوات عديدة لموضوع واحد ضرائب متعددة ، هـــذا الموقف هو الموقف الاساسي ، وارى موضـــوع تخصيص الاموال اللازمـــة للجامعـــات اساس ينبغي ان يعتبر في مناسبة دراسة قوانيـــــن الميزانيات القادمة .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الداخليـــة

معالي وزير الداخليـــة

مع تسلمي بمسؤولية كلام الاستاذ طاهـــر في طرح السياسة التعليمية ، لا اجده في هـــذه المناسبة بل في قانون سابق والمطروح هو تعديل قانون اما طرح طلب دراسة سياسة الجامعات التعليمية ليس هـــذا وقتـــه بالذات وان نرجيء هذا القانون للنظر فيه لا يعني الا ان القانـــون الحالي ساري المفعول .

دولة رئيس المجلس

شكـــرا . الاستاذ الطراونـــة

السيد احمد الطراونـــة

من حق المجلس ان يعرف بعض الحقائـــق من وضع الجامعة وانني كعضو في مجلس امناء الجامعة وكذلك الحاج محمد علي بدير من حـــق هذا المجلس علينا ان نعطي بعض الايضاحـــات حول موازنة الجامعة اولا ، مبدأ الجامعة يجب ان يكون مستقل عن جهاز الحكومة . فاذا مـــا كانت الميزانية من ميزانية الدولة تحكم مجلس الوزراء في الجامعة ، وهذا ما لا يرغب اي واحد منا في ان لا تكون الجامعة مستقلة . الناحيـــة الثانية ، الرسوم التي تؤخذ مـــن الطـــلاب ، استيعاب الجامعة خمسة (٥) الاف طالـــب للجامعةالاردنية الحد الاعلى وهي الان فيها ٨١٠٠ طالب تقريبا وتحت ضغط الظروف وصل العـــدد الى هذا ، وانما نخشى ان يكون هذا على حساب الكيف لا حساب الكم . من ناحية الرســـوم التي تدفع ، يدفع الطالب في غير الهندســـة والطب ما يعادل بين الـ ماية والماية والخمسون (١٠٠ ـــ ١٥٠) دينارا في السنة ، بينما تكاليفه لا تقل عن ٤٥٠ دينارا ويصل في الهندسة والطب والزراعة الى ما يزيد على ١٥٠٠ دينار في السنة اي ان معدل الطالب في السنة يصل بين ٦٠٠ ـــ ٧٠٠ دينار يكلف الجامعة بينما هو يدفع فقـــط بين ١٠٠ ـــ ١٥٠ دينار باستثناء طـــلاب الطب قد يصل المبلغ الى ١٨٠ دينار . هذه المبالـــغ كلها اذا ما فكرنا في رسوم الجامعة لا يمكـــن ان تقوم الجامعة في كلية واحدة وهي تحتـــوي الان ما يقارب ١٠ كليات . رسم سياسة الجامعة ناحية فنية يرسمها اهل الخبرات ، وقد رسمت السياسة ووضعت ولكن تحكم الظروف ، كنـــا نضطر الى زيادة العدد . على سبيل المثـــال تخرج في السنة الماضية ١٢٠٠ طالب اجبـــرت الجامعة على ان تقبل ما يزيد عن الفي طالـــب في هذه السنة . مع ان الحقيقة حتى نبقـــي الوضع معقول يجب ان نقبل من الطلاب لكافـــة الكليات بمقدار ما تخرج ، لكن هنالك ظـــروف تضطرنا . . . نحن لا نستطيع ان نستوعـــب كل الطلاب الذين يتقدمون الى الجامعة . فمثـــلا تقدم الى الجامعة الاردنية لوحدها ٧٥٠٠ طالب ونحن لا نستطيع ان نستوعب الا الفين . فـــاذا اخذنا (٧٠٠٠) كل واحـــد سيكلف ٧٠٠ دينـــار والرسم كما بينته للمجلس الكريم ، فمن أيـــن تستطيع الجامعة ان تحصل على هذه النفقـــات ثالثا . نحن الان وبالكاد نوفر للجامعة النفقات المتكررة التي تقارب الـ خمسة ملايين تقريبـــا يعني ليست الارقام محددة بالضبط لكن قريبـــة من هذا ، وهناك المشاريع الانمائية للجامعـــات البنايات والمختبرات وكل ما يلزم الجامعة قســـم منها ضروري جدا ، نحاول ان نجمع له المبالـــغ وقسم من هذه المشاريع مؤجل . هناك كليات ليس لها بنايات لحد الان في الجامعة الاردنيـــة

ينتظر طلابها الى ان تفرغ قاعة حتى يدخلـــوا اليها ويأخذوا دروسهم . كذلك الوضع فـــي الجامعة يتطلب منا جميعا ان كان جامعة الاردن او جامعة اليرموك او الجامعات التي ستكـــون في المستقبل تتطلب في الواقع منا جهد وجهد كبير في تدبير الموازنة . وهذا القانون هو بديل الى قانون الواقع كان صعب التحصيل . لا يمكن ان يكون تحصيل ما يتحقق فيه سهل ولذلك كان الذيـــن يتملصون من دفع هذه الضرائب كثيرون . جاء هذا القانون اكثر عدالة للتحصيل ولا يمكن ان يبهض كاهل المكلف طالما اننا نريد ان يكون في بلدنـــا جامعات ولكننا اذا اردنا هذه الجامعة يجب ان لا يكون الهدف المقدار الذي يدخل الجامعة بمقدار الكيفية والكفاءة التي يتخرج بها الطالب مـــن الجامعة الاردنيـــة .

دولة رئيس المجلس

شكـــرا .

الحقيقة من خلال رفع الايدي والحماس وحب المساهمة في مناقشة هذا الموضوع . امامنا اقتراح مقدم من الاستاذ امين بك شقير الاقتراح كان في اساسه عدم صدور القانون الان الاقتراح هو السير على سياسة الضريبـــة الموحدة وان تكون عامة ويذهب منها الدعم الى كـــل الجهات التي تدعمها حتى يعرف المواطنـــون الرســـوم المفروضة عليهم . اقتراح اخر من الاستاذ طاهر حكمت يطلب تأجيل النظر في هذا القانون الى ان تعرض الدولة السياسة التعليمية الجامعيـــة

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت ،، تفضل

السيد طاهر حكمت

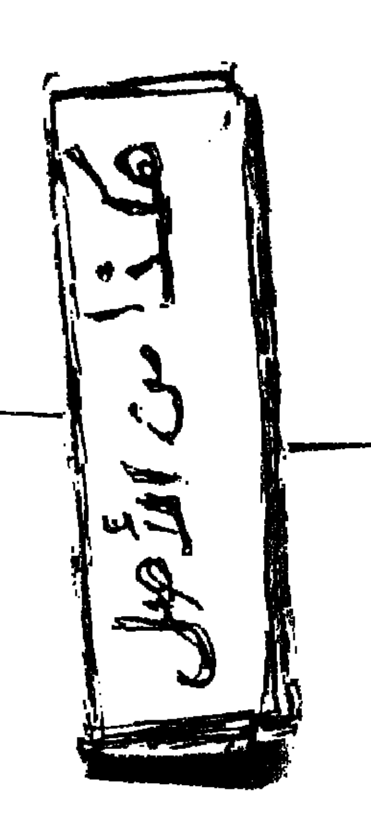
يا سيدي الذي قلناه ان هذا القانون يعني بالنتيجة مضاعفة رسوم معينة مفروضة بموجب القانون السابق وفي بعض الحالات تبلغ الرسوم المضاعفة خمسة اضعافه . هذه القفزة السريعة لا بد من تبرير لها . اننا كنا مع الاعتبارات التـــي طرحها الزملاء وخاضوا فيها وخاصة معالي الاخ ابو هشام باعتباره عضوا في مجلس امنـــاء الجامعة . كلنا ايضا من حقنا في هذه المرحلـــة ان نطلب مبادرات معينة وان نطلع ما هي ارقـــام هذه الموازنات ، هل الجامعات دوائر اخـــرى حتى يمتنع علينا ان نعرف الموازنات . لا نعتقد ان ذلك حقيقة ما دام ان هنالك قانون وانهـــا ليست مؤسسات فعلية كما هو واضح اننا لـــم نطلب مناقشة سياسة التعليم العالي واذا اردنا ذلك فاننا نعرف الطرق لهذا السبيل ولكننا نرفض المبررات التي ترفع بها الرسوم اكثر من خمسة اضعاف في بعض النواحي في هذا القانـــون هذا الذي نرفضه ، حتى يكون امامنا ارقام صحيحة نرجو تأجيل هذه المناقشة الى ان يتيسر لنـــا الحصول على هذه الارقام .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل الساله

معالي الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس احب ان اشير الى نقطتين :
النقطة الاولى تتصل بتوحيد الضرائب وادراج حصيلتها جميعها بقانون الموازنة وتخصيص اجزاء من هذه الحصيلة للاغراض التي ترى الحكومة والمجلس معا على انها بحاجة لهذه التخصيصات هذا الاتجاه المالي سليم وهذا صحيح وكانـــت اللجنة المالية قد اخذت به . انما في الظروف التي نواجههـــا الان هناك قوانيـــن كثيرة صدرت والمستفيدون من حصيلة الضرائب المفروضـــة فيها جهات مختلفة . كان هنالك قانون الحرس الوطني مثلا ، الطيران ، البلديات ، جميـــع حصيلة رخص المهن تذهب للبلديات وهي ايضـــا ضرائب مفروضة على المواطنين ويسير هـــذا القانون مسرى هذه القوانين . فما دام المجلس قد قبل مرة سابقة تخصيص جميع حصيلة رخص المهن للبلديات فانا اعتقد ان هذا الاتجاه يبـــرر ايضا صدور مثل هذا القانون لتذهب الحصيلـــة الى الجامعات الاردنية ، انما طلبت اللجنـــة المالية لاغراض التوفيق واغـــراض دراســـات المستقبل ان تضع وزارة المالية جدول بجميـــع الضرائب التي تجبى لاغراض خاصة والتـــي تستفيد منها مؤسسات خاصة وعندما يوضـــع هذا الجدول وتبين فيه حصيلة هذه الضرائب ، عندئذ تكون هناك في رايي فرصة قيمة يمكن ان ينتهزها المجلس لمناقشة المبدا الذي اشار اليـــه الاخ امين شقير وايده بعض الاعضاء في ذلـــك لذلك ان الاعتراض على السير بهذا القانـــون



وانجازه وان نمضي بدراسة القانون وان نقر القانون ليحل بديلا لقانون معمول به واذا كان هناك اي اعتراضات على بعض الضرائب يمكن مناقشتها في وقتها ، وننتظر جدول وزارة المالية الذي سيوضح العبء الضريبي بشكل عمومي ولجميع الاعتراضات وبجميع المجالات والاتجاهات وعندئذ ندرس القضية برمتها ، وعلى اساس مبدا ان تدمج جميع هذه الواردات بقانون الموازنة العامة او لا تدمج . اما في هذه المرحلة لا اظن اننا نستطيع ان نضع مشروع هذا القانون جانبا وننتظر مثل هذه الاجوبة . فيما يتعلق في انفاق هذا المال انا لا اعتقد ان هذا سببا للسير في القانون لان هذا المال يشكل جزءا وليس كل الانفاق على العمل وادارة العمل والتعليم في الجامعات ويشكل جزء ، ولا مانع ان نطلب في المستقبل ان تقدم الينا نسخ للاطلاع والدراسة من موازنة كل من الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك وليست كما قال احد الاخوان انميزانيات هذه الجامعات مغلقة على المجلس او اي انسان اخر ، انها موازنات مفتوحة وواضحة للجميع ومن هنا اقترح أن نمضي بدراسة القانون وان نتمسك بوعد وزير المالية بتقديم الجداول التي تبين جميع الموازنات التي تجبى بمقتضى قوانين خاصة وان نطلب ايضا صور من موازنات الجامعتين وسواء الموازنات الجارية او الموازنات الانمائية لاغراض الاطلاع واوراق الموازنة اذا نظر انها بحاجة للمناقشة ولا اعتقد . . . انا ايضا كنت عضو مجلس امناء لمدة ١٣ سنة ، ولا اعتقد انها بحاجة للمزيد من المناقشة . نقطة اخيرة ان الرسوم التي تدفع في الجامعة كما قال الاخ اقل من الكلفة بكثير فالحديث عن تخفيض الرسوم الحقيقية يعني اعباء جديدة على الخزينة ويعني ضرائب جديدة ايضا فاذا كان المستفيد الاصلي من التعليم لم يساهم بقسط عال في رايي فيكون فرض ضرائب جديدة لاغراض تخفيض الرسوم شيء أكثر من طاقة المكلفين على الدفع وشكرا .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، لو سمح الاخوان ، نحن الان امامنا قضيتين قضية تبناها الاستاذ طاهر ومجموعة من الاخوان الذين تحدثوا عن السياسة الموحدة ومعرفة مبررات وميزانيات الجامعات وان لا يستمر بحث القانون حتى يطلع الاخوان وتقدم لهم تلك المبررات المعقولة واقتراح اخر تبناه ايضا عدد كبير في ظروف ما شرح وما وضح بأن نستمر في بحث القانون واقراره واتخاذ قرار من المجلس ولا يمتنع على المجلس في اي ظرف اخر أن يطلب بحث السياسة التعليمية الجامعية او تقديم موازنات الجامعات لراي المجلس ولزيادة القناعة

دولة رئيس المجلس

تفضل وصفي باشا

السيد وصفي ميرزا

الاستقلال المالي للجامعات شيء واعطاء الاستقلال لمجلس الامناء لفرض ضرائب على المواطنين شيء اخر . الحكومة هي المسؤولة عن فرض الضرائب وجباية الاموال وفي تخصيص الاموال وفي حالة الخروج عن ذلك فراي الاستاذ طاهر هو الصح ، ان تقدم الجامعة موازنتها وسياسة التعليم داخل البلد . اما ان يسمح للجامعة بمفردها ان تفرض الضرائب وان تجبي الاموال اعتقد ان هذا خروج عن القواعد الدستورية .

دولة رئيس المجلس

معالي الاخ ، القانون تقدمت به الحكومات المتعاقبة ومنها هذه الحكومة ، ودستوريا ليس هناك جهة تشرع أو تفرض ضرائب الا مجالس الامة والحكومة .

السيد وصفي ميرزا

الحكومة هي المهيمنة على فرض الضرائب وليس المجلس ولا مجلس الامة ، الحكومة هي المسؤولة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور كارلوس دعمس

الدكتور كارلوس دعمس

دولة الرئيس . حتى نستطيع ان نوافق على رسم او ضريبة ان نوافق اولا نوافق ، يجب ان نفهم ماهي متطلبات هذه الجامعات وان نعرف كم سيكون مدخول هذه الضريبة حتى نقدر ان نصوت بطريقة معقولة ، يجب ان يكون لدينا

معلومات ، ما هي متطلبات الجامعات ولا شك أن هذه الجامعات قدمت متطلبات وان نعرف ما هو المدخول من وراء هذه الضريبة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ ممدوح الصرايرة

السيد ممدوح الصرايرة

دولة الرئيس انني مع الراي الذي يطالب بالسير بهذا القانون على ضوء ما اتخذته اللجنة المالية من تعديلات ، الا انني اثني على ما جاء باقتراح الزميل السيد سلمان القضاه وهو المطالبة لتخفيض الرسوم او اعفاء الطلاب منها، وتغطية هذا الرصيد من موازنة الدولة على شكل هبة او من ريعها .

دولة رئيس المجلس

شكرا . القانون لا يحوي اي رسوم ، القانون رسم اضافي للجامعات في دعمها . . . . ابو خالد .

السيد سليمان ارتيمة

انا في الواقع مع سياسة السير في القانون الحالي ومع دعم الجامعات ولكن هنالك نقطة معينة ارجو ان اضمها وهي وضع نظرة خاصة لابناء الريف في الجامعات سواء اكان في جامعة اليرموك او الجامعة الاردنية ، الواقع بالنسبة للمعدلات ابناء الريف دائما محرومين من هذه الناحية ، فهنالك نقطة نظام ايضا السير في هذا الموضوع او السير في الموضوع الاخر .

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي.

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس ، كما تفضلت لقد تشعب الحديث بالنسبة لهذا القانون لا نختلف ان دعم الجامعات واجب وطني ولا اعتقد ان اي واحد فينا يخالف بالنسبة لدعم الجامعات وموازنة الجامعات . لكنا لا ننكر ايضا ما تقوم به الجامعات والاعباء التي تتحملها الجامعات هي كبيرة واكثر بكثير مما يدخلها من رسوم واقساط وفكرة ايجاد رسوم مخفضة للجامعة بمعتقد انه هي الامل وان الحديث عن هذا القانون بالذات في هذا الوقت ياتي بعد ان عرض على هذا المجلس انظمة وقوانين برسوم مختلفة . والمبدا الذي يتحدثون فيه الاخوان بتعدد الرسوم هو وارد وواضح ، والسؤال المطروح هو هل فعلا الوضع يتطلب زيادة رسوم ام تخفيض الرسوم والضرائب بالشكل السليم . لان تخفيض الرسوم والضرائب لا يتم في هذا البلد بالشكل الذي يجب ان يتم به . واود ان اذكر هنا ان تتخذ الاجراءات اللازمة بتخفيض الرسوم من الذين يجب ان تخفض عنهم الرسوم بشكل سليم . من ناحية اخرى قضية لقانون لا نريد أن نعيق الجامعة في تحصيل موارد ولا نشك انه الموازنة التي تتبناها الجامعة والتي تطلبها انها مناسبة ونود ان ندعم الجامعة في تحصيل ما تريد ان تحصله من اموال وخاصة أن الجامعة الاردنية اثبتت ان مجال سيرها وتقدمها يضاهي الجامعات في الدول الاجنبية والدول العربية بقي السؤال الذي طرحه الدكتور خليل السالم انه كم فيه ابواب للرسوم تدفع حتى نتمكن من النظر في موضوعية في هذا الموضوع ، بالنسبة لقانون الجامعة هو الان في صدد وضع دراسة الانظمة وقوانين الرسوم المختلفة . واعتقد اذا استمرينا بدراسة قوانين رسوم مختلفة فهذا سيكون دون أن نتبين الرسوم عامة فهذا سيكون مجال للاستمرار في فرض الرسوم ، وزيادة الرسوم قد لا يكون لها مبرر ولهذا فانني اؤيد المطلب بان نحصل على صيغة نهائية وان نطلب من ضريبة الدخل اعطاء المجلس

هكذا من الأصل

صورة كاملة حتى نتمكن من دراسة هذا الموضوع الهام دراسة سليمة وكما تفضلت لا بد لنا من السير في دراسة القانون اذا كان يوفر على الجامعة الرسوم .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية

معالي وزير المالية

شكرا دولة الرئيس . لا اريد ان اكرر ما قيل ولكن احب ان الفت انتباه الاخوة الى ان هذا القانون قانون معدل ومجموع ما كانت تجبيه الحكومة بموجب القانون الساري لا يتجاوز ٧٥٠ الف دينار سنويا ولصالح الجامعتين ، نحن نوخينا من تعديل القانون بحيث نجد من رافدا جديدا لزيادة هذا المبلغ لمواجهة الالتزامات والاعباء الكثيرة التي تثقل كاهل الجامعات ، الحكومة من جانبها في قانون الموازنة رصدت ما نستطيع لدعم حركة وسير هذه الجامعات لكن متطلبات الجامعات تزيد سنويا كما اشار معالي الاخ احمد الطراونة وبالتالي لا بد من ايجاد مصادر دعم لهذه الجامعات التي تتمتع باستقلال مالي واداري والحصانة الكاملة . الامر الاخر الكثير من المكلفين وخصوصا المهنيين منهم والنقابات المختلفة كانت متضايقة جدا من عدم العدالة في احكام القانون الساري المفعول. انا شخصيا كوزير مالية عانيت الكثير من محاولة اقناع هؤلاء الاخوة بدفع ما يتوجب عليهم بموجب القانون الساري المفعول . غرف التجارة كانت تتأذى وكثيرا ما صاحت من عدم العدالة في تطبيق احكام القانون السابق بموجب قانون رسوم الرخص الذي اجازه المجلس الكريم ثبتت معدلات رسوم الرخص قانون الرسوم الاضافية للجامعات يسير على نفس النمط ، طالما انكم اقررتم بعض القوانين الاخرى التي يشملها هذا القانون ، ايضا قانون رسوم المكاتب المهنية اقر في هذا المجلس وملخص ما اريد ان اقوله اولا الحقيقة لا ارى وما سمعت انه في اي دولة لا نامية ولا متقدمة في قانون عام لجمع الضرائب القوانين النوعية هي القوانين لكل دول العالم على ما اظن بالعكس نحن في هذه الحكومة حاولنا أن نبني في بعض القوانين رسوم مختلفة في قانون واحد ثم توزع على مؤسسات مختلفة وما تفضل به المجلس وما وعدت به الحكومة سنقدم كشفا لبيان الضريبة على المواطن ثم اقول انه اجرينا مثل هذه المحاولة واؤكد للاخوان كلام شرف لهذه المرحلة بان نقدم الجداول الرسمية ، ان العبء الضريبي على المواطن اقل بكثير حتى من الدول العربية المحيطة بنا لا يتجاوز في حساب اجريناه الـ ٢٤٪ من كافة مصادر الضريبة . كافة مصادر الضريبة بدات بـ ٢٤٪ على الدخول وهي نسبة انا بعتبرها بالمقارنة مع النشرة التي تصدرها هيئة الامم المتحدة فيها جداول المعدلات على الضرائب الاجمالية على المرافق . نحن في النصف المتدني وليس في النصف الاعلى . في هذا التوضيح ارجو مرة اخرى ان نسير في دراسة القانون المعروض مادة مادة لنتمكن من القيام بالاعباء المترتبة على الجامعات وشكرا .

السيد أحمد الطراونة

الحد الاعلى الذي سيصل للجامعة الاردنية للرسوم في هذا القانون لا يعادل ١١/١ من موازنة الجامعة .

دولة رئيس المجلس

الشيخ بركات الزهير .

السيد بركات الزهير

لي راي أن الضرائب ضرورية للجامعة وهي بدون ضرائب لا تستطيع الارتكاز على دعم الحكومة ولكن المواطن له عدة مطالب من

الحكومة . أولا مراعاة البعثات واستقبالها من الدول الاجنبية ، اعطاء الاولوية الى الطلاب الاردنيين ، تعديل معدلات القبول للطلاب الاردنيين، مراعاة ظروف الطلاب المادية .وحسب الاعتقاد ان الضرائب لا تشكل عبئا ثقيلا على المواطن اذا كانت الجامعة تستقبل ابناء المواطنين

دولة رئيس المجلس

جودت بك

السيدجودت السبول

معظم النقاش سينتهي لو قدمت الحكومة الاسباب الموجبة قدم المشروع دون بيان الاسباب الموجبة والتي كان أن تتضمن وجهة نظر الحكومة التي اوضح عنها معالي وزير المالية . الطلب سينحصر فقط في الاسباب الموجبة .

دولة رئيس المجلس

شكرا . الدكتور ربيع

الدكتور محمد احمد ربيع

دولة الرئيس لا شك ان اي جامعات في العالم هي مصدر اشعاع فكري وثقافي وبمقدار ما يزداد عدد الجامعات وتتضح قياداتها ويكثر خريجوها كما وكيفا بمقدار ما تقاس حضارة البلد وتقدمه لذا فانني اؤيد اقتراح الاخ الاستاذ طاهر حكمت أن تؤجل مناقشة هذا القانون حتى تقدم البيانات الكافية وعندها توضع المسؤولية أمام اعضاء المجلس .

دولة رئيس المجلس

نايف باشا .

السيد نايف السعد

يا سيدي ما زلنا نعاني من المطب الذي وقعنا فيه من قانون رسوم الجوازات . نحن نطالب فقط في اسباب موجبة حتى نواجه الناس نحن امامنا قانون دفع رسوم أو رسوم اضافية حتى نقابل الواقع يجب ان تقدم الحكومة اسباب موجبة مزودة بالارقام ولذلك لا مانع من تأجيل البحث الى جلسة قادمة .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاه

يا سيدي الواقع موضوع معرفة الضريبة وزيادة الرسوم — يجب الا تكون سبب في اعاقة النظر في هذا القانون اما الاسباب الموجبة اتصور انها واضحة من كلمات السادة الاعضاء وحيث ان مبدا فرض الضرائب والرسوم للجامعات اقر اصلا وهذا قانون معدل. والمجلس قبل هذا القانون من حيث المبدا واحاله للجنة فلا ارى ما يمنع من السير فيه ، ولهذا اؤيد وجهة نظر واقتراح الدكتور خليل واثنى عليه واقترح التصويت على ذلك .

دولة رئيس المجلس

الموضوع مطروح للتصويت ، الاصل في تقديم هذا القانون انه جاء لينظر فيه المجلس ويأخذ فيه قرار . الان في اقتراح من الاستاذ طاهر حكمت وثنى عليه اكثر من عضو بتأجيل النظر ريثما تقدم الموازنات وجميع الامور المتعلقة في هذا القانون وخصوصا بعد ان استمعنا الى كلام دولة الرئيس ووزير المالية وكلمات الزملاء الاعضاء حول هذا القانون وحاجة الجامعات اليه وانه تعديل لقانون ساري المفعول ومفصل به الضريبة المقررة .

من يؤيد تاجيل السير والنظر الى ان تاتي المبررات ؟

